

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة التاسعة والستون

الجلسة ٧١١٦

السبت، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٤، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة مورموكايتيه . . . . . (ليتوانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي . . . . . السيد تشوركين
	الأرجنتين . . . . . السيدة برسيال
	الأردن . . . . . الأمير زيد بن رعد زيد الحسين
	أستراليا . . . . . السيد كوينلان
	تشاد . . . . . السيد مانغارال
	جمهورية كوريا . . . . . السيد أوه جون
	رواندا . . . . . السيد غاسانا
	شيلي . . . . . السيد إراسواريس
	الصين . . . . . السيد ليو جياي
	فرنسا . . . . . السيد أرو
	لكسمبرغ . . . . . السيدة لوكاس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا . . . . . السيدة أوغو
	الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيدة باور

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1424251 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٥.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ الآن مجلس الأمن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/٢٠١٤/١١٥، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الأردن، أستراليا، جمهورية كوريا، فرنسا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون :

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، أستراليا، تشاد، جمهورية كوريا، رواندا، شيلي، الصين، فرنسا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا، اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤).

أود أن أرحب بالأمين العام، معالي السيد بان كي - مون. وأعطيه الكلمة الآن.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أرحب كثيرا باعتماد القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤). إننا جميعا ندرك تماما اليأس العميق والقائم منذ أمد طويل لدى الشعب السوري. وإذا جرى تنفيذ هذا القرار بسرعة وبجسنة نية، فيمكن على الأقل التخفيف من جزء من هذه المعاناة.

إن القرار يستند إلى البيان الرئاسي S/PRST/2013/15، الذي اعتمد العام الماضي، ويقوي مشاركة المجلس في حماية المدنيين وضمان إيصال الإغاثة. تستمر الحالة الإنسانية في التدهور في سوريا. ونصف سكان البلد بحاجة إلى مساعدة عاجلة. كما أن البلدان المضيفة بحاجة إلى الدعم لرعاية أكثر من ٢,٥ مليون لاجئ.

لا يزال المدنيون يتحملون وطأة الصراع. حيث أنهم الضحايا اليوميون للعنف الوحشي والهجمات العشوائية، بما في ذلك استخدام الأسلحة الثقيلة، والقصف الجوي وقذائف الهاون والسيارات المفخخة في المناطق المأهولة بالسكان. وثمة تقارير متواصلة عن وقوع مجازر وفظائع في جميع أنحاء البلد. وتعرض النساء والفتيات للعنف الجنسي والعنف الجنساني.

لقد كانت الحكومة السورية والمليشيات المتحالفة معها، مسؤولة عن عدد لا يعد ولا يحصى من عمليات القتل وحالات الاختفاء، والاستخدام المروع للبراميل المتفجرة، والتعذيب على نطاق واسع. لقد قامت جماعات المعارضة بعمليات إعدام بدون محاكمات، وتجنيد الأطفال للقتال واستخدام تكتيكات إرهابية في مناطق يسكنها مدنيون. وتستمر بلا هوادة الهجمات التي تطال البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات. إن تلك الأفعال الشنيعة غير مقبولة ويجب أن تتوقف فوراً. كما يجب على جميع الأطراف المقاتلة في سوريا التقيد بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الإنساني الدولي.

المساعدات الإنسانية على نحو سريع وآمن ودون عوائق عبر خطوط النزاع وعبر الحدود، حتى يتسنى نقل المساعدات الإنسانية من خلال أقصر الطرق إلى من يحتاجون إليها. ويذكر بأن تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب القتال محظور بموجب القانون الإنساني الدولي. ويؤكد من جديد أن من ارتكبوا انتهاكات للقانون الإنساني الدولي ولحقوق الإنسان في سوريا يجب أن يقدموا إلى العدالة. أخيراً، فإنه يؤكد على أهمية إيجاد حل سياسي للنزاع في سوريا.

وفي الأسابيع الأخيرة، عملنا مع زملائنا من أستراليا والأردن، على التوصل إلى توافق في الآراء حول قرار قوي من شأنه أن يمكننا من تغيير الوضع على الأرض.

ومن خلال اتخاذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، يوجه مجلس الأمن رسالة واضحة وموحدة لجميع أطراف النزاع في سوريا تهدف إلى ضمان إتاحة الوصول الإنساني لجميع السوريين المحتاجين إلى المساعدة، ووقف الحصار عن المدن التي يحاصر فيها المدنيون، ووضع حد للفظائع الخرقاء والتفجيرات العشوائية واستخدام الراميل المتفجرة، التي لا تستهدف إلا السكان المدنيين.

إن الأحكام التي حددها مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المعتمد في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (S/PRST/2013/15) لم تؤت ثمارها المنتظرة، للأسف، واستمر الوضع الإنساني في التدهور بوتيرة غير مقبولة. واليوم، هناك قرابة ١٠ ملايين سوري، نصفهم من الأطفال، في حاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة. وأكثر من ٣ ملايين منهم يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها. وقد اضطر ما يزيد على ٢,٤ مليون سوري، أكثر من نصفهم من الأطفال، للجوء في بلدان مجاورة، في لبنان والأردن بالدرجة الأولى. وإزاء تدهور الأوضاع على هذا النحو المأساوي، كان على مجلس الأمن أن يتصرف.

إنني أثني على موظفي الأمم المتحدة العاملين في المجال الإنساني، والهلال الأحمر العربي السوري وعلى شركائنا الآخرين لشجاعتهم والتزامهم. رغم الظروف الخطيرة، تصل وكالات الأمم المتحدة الإنسانية بمعية شركائنا، إلى الملايين من الناس. ولكن ليس بوسعنا الوصول إلى الكثير من الملايين، ويستمر النقص الحاصل في التمويل. كما أنني أحث المجتمع الدولي على تكثيف إسهاماته.

لم يكن اتخاذ هذا القرار أمراً ضرورياً. فالمساعدة الإنسانية ليست محل تفاوض، بل هي أمر يتيح القانون الدولي.

إنه لأمر مروع للغاية بالنسبة لي محاصرة كلا الجانبين للمدنيين كأسلوب من أساليب الحرب. ويوجد ما يناهز ٢٠٠ ٠٠٠ شخص تحت الحصار في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، و ٤٥ ٠٠٠ في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة. إن هذا القرار يسلط الضوء بشكل أوسع مرة أخرى على الحاجة الملحة لانتهاء هذا الصراع.

وبينما تستمر العملية السياسية، سوف نواصل بذل كل ما في وسعنا لتقديم الإغاثة وتوفير الحماية للمحتاجين في الميدان.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للأعضاء الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

**السيدة لو كاس** (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): ترحب لكسمبرغ باعتماد القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) بشأن الأزمة الإنسانية السورية بالإجماع.

وهدف هذا القرار بسيط، فهو يهدف إلى حماية المدنيين المتضررين بالنزاع في سوريا. ويطالب بالسماح بإيصال

إلى نازحين. وثلاثة ملايين لاذوا بالفرار، وهناك ٢,٥ مليون لاجئ؛ وخرج من الدراسة ٢,٣ مليون طالب وطالبة حتى الآن، ومن أصل كل خمس مدارس، هناك مدرسة إما احتلت أو دمرت. والعاملون في المجال الطبي والمستشفيات أصبحوا أهدافاً مباشرة، في حين لاذ معظم العاملين في المجال الصحي في سوريا بالفرار. كما أن ما لا يقل عن ربع مليون شخص يكابدون شظف العيش من أجل البقاء على قيد الحياة في المدن والبلدات المحاصرة بلا طعام أو إغاثة طبية لأكثر من سنة.

لقد ذاع عن داغ همرشولد قوله المأثور إن الأمم المتحدة لم تنشأ لكي تُدخل البشرية إلى الجنة، ولكن لإنقاذها من الجحيم. مع ذلك، وبكل المقاييس، فإن الشعب السوري يتزلق منذ فترة طويلة إلى الجحيم. وما كان ينبغي للمجلس أن يستغرق كل هذا الوقت لاتخاذ إجراءاته اليوم، وفي الواقع، كما قال الأمين العام للتو، لم تكن هناك ضرورة لذلك.

وقد طالب المجلس بأن تنفذ أحكام هذا القرار تنفيذاً كاملاً. فإذا ما حدث ذلك، سيكون له أثره في حياة ملايين السوريين.

والمطلب الرئيسي للمجلس هو أن تضع أطراف النزاع في سوريا، لا سيما السلطات السورية، مصالح مواطنيها في المقام الأول. وعلى الجيش السوري أن يكف عن هجماته المنهجية والعشوائية على المدنيين. ويجب إنهاء حملة القصف الجوي المدمر في مدينة حلب، التي شهدت نزوح ٥٠٠ ٠٠٠ شخص آخرين. ولا بد من الوقف الفوري لاستخدام البراميل المتفجرة - ذلك السلاح الذي يهدف إلى ترويع المدنيين وإيقاع إصابات زائدة عن الحد في صفوفهم. يجب السماح بوصول المساعدات إلى جميع أولئك الذين يحتاجون إليها عبر أقصر الطرق الممكنة، بما في ذلك عبر خطوط النزاع وعبر الحدود. ويجب أن يسمح بذلك لأولئك الذين يعيشون تحت الحصار، وأن يسمح لمن يريدون بمغادرة مثل هذه المناطق.

وبالتصويت بالإجماع اليوم، يكون مجلس الأمن قد تحمل مسؤولياته. ومن الآن فصاعداً، يتعين على أطراف النزاع في سوريا، والسلطات السورية بالدرجة الأولى، التنفيذ الكامل والسريع لأحكام القرار الذي اتخذناه للتو وأحكام البيان الرئاسي الصادر في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

وعلى السلطات السورية أن تقر دون مزيد من التأخير ببلاغ جنيف الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق). ويجب أن تعمل الأطراف صوب تحقيق انتقال سياسي حقيقي يلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري.

ويتضمن القرار أحكاماً من شأنها تمكين مجلس الأمن من التحقق بطريقة دقيقة من تنفيذ مطالبه على أرض الواقع. ويعرب المجلس عن عزمه على اتخاذ مزيد من الخطوات لدعم الجهود الإنسانية الحيوية في سورية، في حالة عدم الامتثال لهذا القرار.

اليوم، وبفضل المجلس، تغلب القانون الإنساني الدولي واحتياجات الشعب السوري على مصالح أولئك الذين يتمسكون بالسلطة في سوريا. ولكسمبرغ تعزز بإسهامها بشكل نشط في التوصل إلى هذه النتيجة. ويجدون أمل وطيد في أن يمثل ذلك نقطة تحول للشعب السوري.

**السيد كوينلان (أستراليا)** (تكلم بالإنكليزية): باتخاذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٣) صباح اليوم بالإجماع، يقر جميع أعضاء مجلس الأمن بأن الوضع الإنساني في سوريا مؤسف للغاية.

لقد تفككت البلاد، والبلدان المجاورة تتهددها آثار ذلك. ونصف سكان سوريا تقريباً يحتاجون إلى مساعدة عاجلة. وثلاث المنازل قد دمر، كما أن أكثر من ٦٠ في المائة من المستشفيات دمرت أو تضررت. وتحول قرابة ثلث السكان

على نصه مع بقية أعضاء المجلس، محاولين جهدنا للخروج بأكبر قدر من التوافق عليه.

وفي هذا الصدد، نشكر جميع أعضاء المجلس، الدائمين وغير الدائمين، على حسن النية التي أظهرها خلال المشاورات، ونثمن الموقف الموحد للمجلس.

يتناول هذا القرار مختلف أبعاد الكارثة الإنسانية السورية التي أصبحت لا تحتمل. فلم يُكفى بالاعتداء على المدنيين بشتى أنواع الأسلحة المحرمة وغير المحرمة دولياً. بل تعدى ذلك إلى فرض حصار خانق على مناطق كثيرة في سوريا أدى إلى التجويع. وانتشرت الخروقات للقانون الدولي الإنساني في أرجاء سوريا، ووصل بعضها إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية.

تشير الإحصائيات إلى وجود ٩,٣ مليون سوري بحاجة إلى العون الإنساني، منهم ٦,٥ مليون شخص مُهجر داخليا. كما يوجد ٢٥٠.٠٠٠ سوري محاصرون داخل مناطق محاصرة ويوجد ٢,٤ مليون شخص بحاجة إلى العون الإنساني في مناطق يصعب الوصول إليها. وامتدت الكارثة الإنسانية الداخلية لتنتقل آثارها السلبية الهائلة إلى دول الجوار وخلقت مشكلة لجوء إنساني، أثرت على جميع المناحي الاجتماعية والاقتصادية والأمنية في دول الجوار، حيث بلغ عدد اللاجئين الذين غادروا سوريا ٢,٩ مليون شخص، لجأ ٢,٤ مليون منهم إلى دول الجوار. ونستضيف في الأردن ١ ٣٠٠ ٠٠٠ سوري، لجأ إلينا منهم ما يقارب ٦٠٠ ٠٠٠ منذ اندلاع الأزمة قبل نحو ثلاث سنوات. وقدرت تكلفة استضافتهم لعام ٢٠١٣ بحوالي ١,٧ بليون دولار ومن المتوقع أن تصل التكلفة في عام ٢٠١٤ إلى ٢,٨ بليون دولار.

والآثار السلبية على دول الجوار ستكون طويلة الأمد، مما يستوجب تعاملًا فعالًا من قبل المجلس والمجتمع الدولي مع أزمة اللجوء الإنساني. إن استمرار الوضع الإنساني على

وعلى مجموعات المعارضة المسلحة أيضا أن تمتثل لما جاء في القرار من مطالبة بوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، والالتزام بالقانون الإنساني الدولي وتيسير تقديم المساعدة الإنسانية في المناطق التي تسيطر عليها. وقال المجلس بوضوح إنه لا مكان لتنظيم القاعدة والجماعات المرتبطة به في سورية وأن على جميع المقاتلين الأجانب مغادرة البلاد.

لقد أقررنا مرة أخرى أن الحل المستدام الوحيد للتراع السوري يكمن في تحقيق الانتقال السياسي. فالتحديات واضحة تماماً، ولكن علينا أن نواصل الجهود لتحقيق ذلك. وكما شدد المجلس في هذا القرار، يجب ألا يكون هناك إفلات من العقاب على الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. وأستراليا تكرر دعوتها للمجلس لإحالة الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

إن إجماع المجلس اليوم كان ضرورياً، ولكنه ليس كافياً. فالقرار لا يمكن أن يعود بالنفع على الشعب السوري إلا إذا نفذ بالكامل. والمسؤولية الأولى، كما أسلفت، تقع على عاتق السلطات السورية. كما يتعين على الآخرين الموجودين في الميدان، بما في ذلك مجموعات المعارضة، أن يمتثلوا أيضاً. فالقرار ملزم لنا جميعاً. ولا بد لأعضاء المجلس وأعضاء الأمم المتحدة ككل من بذل كل جهد ممكن للضغط على السلطات السورية ومجموعات المعارضة لتنفيذه.

لقد أوضح القرار توقعات المجلس بأن مطالبه ستلبى وأنه ستكون هناك عواقب لعدم الامتثال. وسنظل على عزمنا في هذا الشأن.

**الأمير زيد رعد زيد الحسين (الأردن):** يرحب الأردن باتخاذ المجلس للقرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) بالإجماع. ويعتز الأردن بكونه أحد المشاركين مع أستراليا ولكسمبرغ في صياغته، تنفيذاً لتكليف وزاري عربي. ومن ثم، فقد تفاوضنا

قصف المدنيين وتجويع شعبها وتعذيب السجناء. ويتطلب ذلك الرفع الفوري لإجراءات الحصار. ويتطلب أن تأذن الحكومة للمنظمات الإنسانية بمساعدة جميع المحتاجين على الخطوط الأمامية وعبر الحدود. ويتطلب وضع حد للهجمات التي تُشن على موظفي الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المجال الإنساني وعلى الصحفيين.

وهذا القرار الحاسم يجب أن يضع حداً لقيام الحكومة السورية بصم أذنيها عن نداءات الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والمجلس، الذي قدم في ٢ تشرين الأول/أكتوبر طلبات محددة من أجل السماح بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. ويجب علينا جميعاً أن نعترف، وهذا هو سبب القرار، بأن البيان الرئاسي (S/PRST/2013/15) لم يسفر عن نتائج ملموسة. والوصول إلى المساعدة الإنسانية، التي لا تزال أبعد ما تكون عن الوصول إلى جميع المحتاجين في مختلف أنحاء سوريا، لا يزال أمراً متعذراً في المناطق المحاصرة فيما تصل هذه المساعدة بصورة متقطعة إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها.

والنظام السوري يحاول أن يجعلنا نصدق أنه شريك مسؤول ويمكن الركون إليه في المجال الإنساني. وأمثلة عمليات الإجلاء من المعضمية وحمص التي جرت قبل بضعة أسابيع تثبت لنا عكس ذلك حيث اتسمت تلك العمليات، وهي أبعد ما تكون عن المثالية، بالبطء في التنفيذ وكانت محدودة الأثر وجرت عمليات متابعتها بشكل مأساوي. فقد أُلقي القبض على الكثيرين ممن تم إجلاؤهم ولا يزالون في عداد المفقودين. وعلى مدار عدة أيام، كثفت الحكومة حملاتها الإعلامية بشأن ترتيبات هدنة ذات طابع محلي. ويجب ألا ننخدع: فترتيبات الهدنة تلك يتم فرضها على أناس جيا ع ومنهكين ومذعورين في إطار سياسة متعمدة تتبعها الحكومة لتجويع الناس حتى الموت أو الاستسلام.

وفي الوقت نفسه، تستخدم الحكومة السورية بشكل متزايد قنابل همجية وفتاكة ضد السكان المدنيين. فبعد القنابل العنقودية

هذا النحو يهدد أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط. وعليه، فإن تعامل المجلس مع الوضع الإنساني يجب أن يكون غير مرهون بالمسار السياسي. ونؤكد، في هذا الصدد، أن هذا القرار لن يؤثر سلباً على المسار السياسي، بل يدعمه ويعززه، وهذا ما أكدته الفقرة ١٥ من المنطوق والفقرة الحادية عشرة من ديباجة القرار.

نشدد الآن على أهمية قيام أطراف الأزمة في سوريا بالتنفيذ الكامل والفوري لأحكام وبنود هذا القرار الملزم. وعلى كافة الأطراف، وخاصة السلطات السورية، السماح بعمليات العبور الإنساني عبر الحدود وخطوط إطلاق النار. كما أن على الأطراف البدء الفوري في فك الحصار الذي فرضته على عدد من المدن والقرى ووقف جميع الاعتداءات ضد المدنيين، وخاصة في المناطق المأهولة، بما فيها القصف الجوي العشوائي واستخدام البراميل المتفجرة.

وسيقوم المجلس بمراقبة حثيثة لمدى التزام الأطراف في سوريا بالتنفيذ الكامل لهذا القرار.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أرحب باتخاذ هذا القرار بشأن إيصال المساعدة الإنسانية في سوريا (القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) بالإجماع. وبالنظر إلى المأساة الجارية والتي تتصاعد بشكل يومي منذ ثلاث سنوات، فإن القيام بعكس ذلك كان سيبدو أمراً غير مفهوم. وكيف كان للمجلس أن يظل صامتاً إزاء فقد ١٤٨ ٠٠٠ شخص لحياهم والمحنة الإنسانية التي يعانيها ثلاثة ملايين سوري وهروب قرابة نصف السكان بدافع اليأس والذين أصبحوا لاجئين أو مشردين الآن؟

وقد كان القرار ملحا وضروريا. ولذلك، أيدت فرنسا من البداية مشروع النص الذي جرى إعداده بمبادرة من أستراليا والأردن ولكسمبرغ، ونعرب عن امتناننا لهذه الدول. وهذا الحل العاجل يتطلب أن تحترم حكومة سوريا، التي جرفها العنف الذي تمارسه، القانون الإنساني الدولي وأن تتوقف عن

وبالإجماع بشأن الكارثة الإنسانية المدمرة التي تتابع فصولها في سوريا. وبالنسبة لهيئة ظلت طويلا منقسمة بشدة لدرجة جعلتها عاجزة حتى عن الاعتراف بالحقائق الأساسية للأهوال الجارية في سوريا، فإن القرار المتخذ اليوم (القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)) يمثل خطوة ضرورية تماما تأخرت كثيرا نحو الحقيقة الواقعة.

وأي كان ما حدث أو لم يحدث في مجلس الأمن خلال السنوات الثلاث الماضية، فقد كان من حظ الشعب السوري الشديد التعاسة أن يعيش في العالم الحقيقي. وذاك العالم الحقيقي هو الذي جسده تقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الصادر في هذا الأسبوع والذي جاء فيه أنه يُعتقد أن أكثر من ١٧٣ ٠٠٠ شخص محاصرون في الغوطة، بما في ذلك عدة آلاف من الأشخاص ليس لديهم أي طعام تقريبا والذين أفتى لهم علماء الدين بجواز أكل القطط والكلاب. وذاك العالم الحقيقي هو ما حكى عنه مؤخرا الأمين العام، عندما أبلغ المجلس بالانتهاكات التي لا توصف التي ترتكب بحق الأطفال، بما في ذلك الاختطاف والعنف الجنسي والضرب بالسيارات والصدمات الكهربائية والسجن بلا سبب (انظر S/2014/31).

إن العالم الحقيقي في سوريا يتمثل اليوم في نظام طبي منهار؛ ونظام مدرسي بالكاد يعمل؛ ووجود مدينة حلب التي كانت تضم ذات يوم ٥ ٠٠٠ طبيب، أما الآن ففيها قرابة ٣٦ طبيبا؛ وبلد يضم ربع مليون إنسان يحاولون البقاء على قيد الحياة في أحياء واقعة تحت الحصار، وفيه ٢,٥ مليون لاجئ، و ٦,٥ مليون مشرد؛ بلد فيه عدد لا يحصى من الأطفال الجوع، والمصابين بأمراض من دون تلقيهم العلاج، والمصابين بجراح سببتهم الشظايا، والفاقرين أطرافا لهم؛ بلد حيث بعض الأمهات يجرمن من التغذية التي يحتجن إليها لإطعام أطفالهن؛ وبلد لا تزال القنابل تتساقط فيه، ويتواصل القصف، وترداد المعاناة شدة.

يقول البعض إن كل ذلك هو نتيجة حتمية للحرب. وأنا أقول إنه نتيجة إجراءات يتخذها قصدا وعمدا أفراد محدودون،

والقذائف التسيارية والأسلحة الكيميائية، تلقي السلطات الآن البراميل المتفجرة على المدنيين، وهي أسلحة إرهاب بلا جدال. واستخدام هذه الأسلحة جزئية لا يُستهان بها، كما قال البعض. فليس لها أي مبرر عسكري. وهي تهدف فحسب إلى قتل المدنيين والمقاتلين دون تمييز. وبالنسبة للآلاف المدنيين الذين يموتون جراء تلك القنابل وبالنسبة لمئات الآلاف من المدنيين الذين يفرون مذعورين، فإنها جزئية لا يُستهان بها. وترحب فرنسا بشجاعة وتصميم السوريين. ولا يمكننا أن نتخلى عنهم ونتركهم تحت رحمة أولئك الذين يمارسون التعذيب.

وباتخاذ هذا القرار، فإن مجلس الأمن يتفادي حزري الصمت. وعلينا الآن أن نضمن بصورة جماعية أن تستجيب أطراف الصراع، ولا سيما النظام، للرسالة القوية والعاجلة المرسله إليها وأن تترجم لطلبات المجلس إلى إجراءات محددة. وأود أن أشدد على النية التي عبر عنها المجلس في اعتماد تدابير إضافية في حالة عدم تنفيذ القرار. ولذلك، فإننا سنعود إلى هذه القاعة في غضون ٣٠ يوما للاستماع إلى تقرير الأمين العام. وإذا كانت الحكومة السورية لا تزال تصم أذنيها عن مطالبنا، فإنه ينبغي أن نتخذ التدابير اللازمة. وفرنسا لن تنسى هذا الموعد.

إن المعاناة الإنسانية لا يمكن حلها إلا عن طريق عملية انتقال سياسي. ولا يمكننا أن نقبل التوقف عن القيام بأي شيء دون متابعة المناقشات التي جرت في جنيف. وهنا أيضا، فإن النظام السوري يتحمل المسؤولية عن الفشل لرفضه جدول أعمال المحادثات الذي اقترحه السيد الإبراهيمي وقبلت به المعارضة. وعلينا جميعا أن نظهر بشكل جماعي نفس الإلحاح والعزيمة. وفرنسا ستواصل الوقوف إلى جانب الشعب السوري. والمجرمون ينبغي أن يدفعوا ثمن جرائمهم.

**السيدة باور** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): بعد طول انتظار، تكلم مجلس الأمن بوضوح

وينبغي عدم تعريضهم للقصف، وينبغي عدم حرمانهم من الحصول على الأشياء المطلوبة الأكثر أساسية للبقاء على قيد الحياة. ومجدونا أمل وطيد الآن في أن يبدي المجلس شجاعة ماثلة، بغية التأكد من أن تؤدي المطالب التي أجمعنا عليها إلى تغييرات لتخفيف المعاناة، خاصة بالنسبة إلى مئات آلاف المدنيين المحاطين بالقنصاة والمطوقين في المجتمعات المحلية المحاصرة. هدفنا هنا اليوم هو كفالة أن يتلقى المساعدة أولئك الناس الذين سوف يموتون من دونها، وعدم تعريض المدنيين الأبرياء للقتل أثناء انتظار وصول تلك المساعدة.

ويبقى أن نرى ما إذا كان عملنا اليوم سيحقق النتائج المفيدة التي نتوخاها. ونظرا لسجل النظام السوري حتى الآن، لا يمكن تصديق ما أنكر فعله، والكذب بشأن ما سيفعله. لذلك، أدعو جميع أعضاء المجلس وجميع أعضاء المجتمع الدولي إلى المشاركة في ممارسة الضغط على دمشق - وعلى أي طرف فاعل لا يمثل - وإلى الوفاء بأحكام القرار على أساس شامل وعاجل. وينبغي بعد الآن عدم النكث بالوعد، وعدم التأخير، وعدم اقتران التنازلات البسيطة بالجراءات المروعة للغاية، والمنهجية للغاية، والمتكررة للغاية، بحيث تفقد بعضا من قدرتها على هزّ الضمائر.

اليوم، حقق المجلس توافقا في الآراء. ويجب علينا الآن أن نصرّ على العمل. فأمننا المشترك وإنسانيتنا المشتركة وضميرنا الجماعي أمور لا تتطلب أقل من ذلك.

**السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):**  
قرّر مجلس الأمن في الآونة الأخيرة نسبيا أن ينظر في الوضع الإنساني في سوريا، ولم يحدث ذلك إلا بعد اتضاح أن المحاولات الرامية إلى استغلال تدهور الحالة الإنسانية لتغيير النظام باءت بالفشل.

لقد أيدّ الاتحاد الروسي القرار الذي اتخذ للتو (القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)) لأنه خلال عملية التفاوض بشأن النص،

وهؤلاء الأفراد لديهم السلطة للقيام بذلك، والمسؤولية تقع على عاتقهم. إنني أشير إلى النظام السوري، بقيادة بشار الأسد، الذي يضع الحفاظ على السلطة فوق مصلحة عشرات ملايين الناس. وإنني أشير إليه وإلى قواته الأمنية التي تضرب أحياء المدنيين بالبراميل المتفجرة، وإلى قنصته الذين يتلذذون بإطلاق النار على الأطفال الذين يسرون مع أهلهم، بغية مشاهدة ما يلحق بهم من معاناة لا تطاق، وأشير إلى المجموعات الإرهابية من قبيل النصرة والدولة الإسلامية في العراق والشام، التي تمارس في أجزاء من سوريا وباسم الثورة أعمالا إرهابية جديدة بالقوة على السوريين، مستكملة التعصب الدكتاتوري لبشار الأسد بالتعصب الديني.

والقرار الذي اتخذ اليوم وواقع الحال يوميا في سوريا ليسا حول السياسة أو الإيديولوجيا. لقد جئنا إلى هنا كممثلين من جميع أنحاء العالم للقيام بما يمكن أن نقوم به في محاولة لمساعدة الناس الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة، بغية أن يعيشوا ويتنفسوا كما نفعل نحن. هذا كل شيء.

ومما يلفت نظر العالم أن مجلس الأمن انتظر ثلاث سنوات للاعتراف بهذه الحقائق الأساسية، والمناداة بالمبادئ الإنسانية الأساسية - وهي مجرد أن السوريين الذين يعيشون حالة من العوز ينبغي عدم وضعهم تحت الحصار، وينبغي عدم قصفهم بالبراميل المتفجرة، وينبغي عدم تعريضهم للموت جوعا. وأقل ما يقال إنه لم يكن ينبغي أن يستغرق الأمر هذا الوقت الطويل.

القرار مهم لسببين. إنه يطالب على نحو واضح باتخاذ إجراءات محددة وملموسة، ويلتزم بالتصرف في حال عدم الامتثال له. لقد كان قرارا يصعب التوافق عليه، إنما لم يكن ينبغي أن يكون كذلك. العديد من المسائل التي تعرض على هذه الهيئة تتصف بالتعقيد. أمّا هذه المسألة فهي ليست معقدة.

إننا نرحب بالعمل الذي قام به مجلس الأمن اليوم لأن الولايات المتحدة تعتقد أن المدنيين ينبغي ألا يتضوروا جوعا،



إنسانية. وتقام في جميع أنحاء البلد حملات التحصين ضد شلل الأطفال بنجاح، حيث شملت أكثر من ٣,٤ مليون طفل.

وعلى الرغم من صعوبة الأوضاع على أرض الواقع، تلقت المناطق التي يصعب الوصول إليها في حلب، إدلب، حمص، حماه، دير الزور، والرقة ما يزيد على ٥١ قافلة من قوافل المساعدات. والعمل جارٍ لتطبيع الوضع الإنساني في مخيم اليرموك الفلسطيني. ومع ذلك، يواصل المتمردون المسلحون في سوريا نهب القوافل، وقتل العاملين في المجال الإنساني، ومهاجمة المنشآت المدنية، باستخدام المدنيين كدروع بشرية، وشن الهجمات الإرهابية. ولا توجد حتى الآن أي وسيلة لتقديم المساعدة إلى منطقتي نبل والزهراء المحاصرتين من جانب المتمردين في حلب، وفوعا وكفريا في محافظة إدلب، وعدرا في ضاحية دمشق، وشمال شرقي محافظة الحسكة.

ويجب على جميع أعضاء المجتمع الدولي أن يدينوا بسرعة وحزم الأنشطة المماثلة التي تقوم بها المعارضة لتقويض العمليات الإنسانية. ونعتقد أن القرار يقيّم هذه الإجراءات على النحو المناسب، وسوف تصل الإشارات المناسبة إلى أولئك الذين يعرفون الجهود الإنسانية في سوريا.

إن القرار المتخذ اليوم يركّز على الحاجة إلى توفير إمكانية وصول المساعدات الإنسانية على أساس نهج متبادل وغير ميسّس وغير متحيز، وتمشيا مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. وينطبق ذلك تماما على أحكام القرار المتعلقة بتقديم المساعدة الإنسانية عبر الخطوط الامامية وحدود البلدان المجاورة. ونعتقد أن العاملين في المجال الإنساني سوف يلتزمون بهذه القواعد، وأن الأمين العام سيعرض ذلك في تقاريره إلى مجلس الأمن. ونحن على ثقة بأن السلطات السورية والمعارضة ستعملان على تنفيذ القرار بالشكل المناسب، عن طريق إخلاء المناطق المحاصرة وما يسمى بالمناطق النائية.

تمت مراعاة العديد من الاعتبارات الروسية، فجاءت هذه الوثيقة بالتالي ذات طابع متوازن.

إن الهدف الرئيسي للجهود الدولية بشأن الأزمة الإنسانية في سوريا، بما في ذلك القرار المتخذ اليوم، هو لتحسين الوضع في سوريا، وتيسير توفير المساعدة الإنسانية للسكان المحتاجين إليها. وبغية تحقيق ذلك، يجب أن تتعاون جميع الأطراف مع الوكالات الإنسانية الدولية. وتضطلع هذه الوكالات، بالتنسيق مع السلطات السورية وبمساعدة الاتحاد الروسي النشطة، بأعمال معقدة ومضنية في ظل ظروف من الصراع صعبة للغاية.

لقد أثمر هذا العمل نتائج إيجابية وملموسة، ولكن ليس بالسرعة التي كنا نتوخاها. فحدث انفتاح تدريجي في المراكز السكنية. والأمثلة الأخيرة على ذلك تشمل الضواحي الجنوبية لدمشق - يلبدا، بيبلا، بيت سحم، وعقربا - حيث كان السكان إلى وقت قريب جدا يطلقون نار أسلحتهم على الجنود. إنهم يقومون الآن بدوريات معهم، وتتألف جهودهم معا لمكافحة اللصوصية والإرهاب. ووقف إطلاق النار المعمول به في برزة والمعضمية مهم. فقد عاد آلاف المدنيين إلى ديارهم. ويجري إحراز تقدم في إعادة بناء البنية التحتية في جميع المراكز السكنية المذكورة، وقريبا ستعمل فيها المراكز الطبية والمدارس.

إن التقدم المحرز في تحسين وضع المدنيين الصعب قد أظهر قيمة العمليات الإنسانية الفعالة، وتوفير الدعم مع إجراءات منسقة لجميع الأطراف المشاركة. ويتعين توسيع نطاق هذه التجربة إلى مناطق أخرى في سوريا كذلك. وهناك حاجة إلى اتفاقات لوقف إطلاق النار في أمكنة محددة، ووصول الإمدادات الإنسانية، وتبادل السجناء.

كما تحققت إنجازات أخرى. فقد تم تنظيم جسر جوي لتقديم المساعدات الإنسانية إلى القامشلي. وجرى إنشاء محطات

**السير مارك لايل غرانت** (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ترحب المملكة المتحدة باتخاذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) بشأن سوريا. اليوم أظهر المجلس أخيراً أنه، بغض النظر عما يعجز به من خلافات سياسية بشأن سوريا، لم يكن غير مبال تماماً بالأزمة الإنسانية المدمرة. ونشيد بجهود أستراليا والأردن ولكسمبرغ في الاضطلاع بالدور الريادي في عملية التفاوض.

مضت ثلاث سنوات تقريباً منذ أن وقف الشعب السوري بشجاعة للمطالبة بحقوقه المشروعة والعالمية. ومنذ ذلك الحين، يشن الأسد حرباً وحشية على شعبه. إنه مسؤول عن أكبر أزمة إنسانية في العالم، وأحد أسوأ الانتهاكات لحقوق الإنسان في العالم.

وقبل أربعة أشهر ونصف الشهر، اعتمد مجلس الأمن بياناً رئاسياً (S/PRST/2013/15) وضع للتخفيف من الآثار الإنسانية الناجمة عن هذا النزاع. وحث المجلس جميع الأطراف، لا سيما السلطات السورية، على اتخاذ عدد من الخطوات المحددة لتحسين إمكانية الوصول إلى المدنيين وحمايتهم. ولكن لم يتجاهل النظام السوري ذلك البيان بشدة فحسب، بل ساءت الحالة بشكل كبير.

وأشار زميلي الروسي إلى إحراز تقدم في المجال الإنساني، ولكن الواقع على الأرض يروي قصة مختلفة للغاية. ٩,٣ ملايين محتاج - بزيادة قدرها أكثر من الثلث منذ ٢ تشرين الأول/أكتوبر. وخلال نفس الفترة، ارتفع عدد المشردين داخلياً بنسبة ٥٠ في المائة، ليصل إلى ٦,٥ ملايين شخص. وقتل ما يقدر بنحو ١٤٠.٠٠٠ شخص منذ بدء الأزمة - أي بزيادة قدرها ٤٠ في المائة منذ ستة أشهر.

في الأسبوع الماضي، جاءت فاليري أموس إلى المجلس وكشفت عن حجم هذه الأزمة الإنسانية (انظر S/PV.7109). ودعت المجلس إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتحسين إمكانية

وبإمكان مجلس الأمن أن ينظر في اتخاذ خطوات أخرى، بصرف النظر عن التقدم الذي يحرزه هذا القرار وتنفيذه من قبل جميع الأطراف. ومع ذلك، نود التأكيد على أن القرار لا ينص على فرض عقوبات تلقائية - إذ لا يسمح مجلس الأمن بذلك. والقرار يسترعي الانتباه مرة أخرى إلى حقيقة أنه، نظراً لعدم وجود تسوية سياسية، سوف تستمر الحالة الإنسانية في التدهور. ونحن نعتقد أن حدوث تحسن في الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية، كمجرد حل للمشاكل التي تسبب الصراع الدامي والمستمر في البلد، لن يكون ممكناً إلا من خلال تسوية سياسية شاملة.

ويمكن تحقيق ذلك بكفالة إحراز تقدم مستدام في المفاوضات فيما بين الأطراف السورية على أساس بيان جنيف الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه (S/2012/522، المرفق). وتستند تلك الوثيقة على أساس مفاده أن الشعب السوري وحده سيتخذ القرارات بشأن المسائل الأساسية التي تتعلق بتطوير الدولة السورية، على أساس القبول المتبادل. ولن تصلح إلا القرارات التي تتخذ بتلك الطريقة وما من قرارات سواها ستؤدي إلى تسوية النزاع في البلد، الذي عانى الكثير بالفعل. ويكمن العنصر المحوري للقرار في عنصره القوي المتعلق بمكافحة الإرهاب، وهو ما يتماشى مع إعلان حزيران/يونيه ٢٠١٣ الذي اعتمده اجتماع رؤساء دول وحكومات مجموعة الثمانية في لوخ آيرن. ويدعو جميع الأطراف السورية إلى التخلي عن الإرهابيين. وفي ذلك الصدد، نؤكد على ضرورة ألا تضطلع مجموعات المعارضة بمسؤولياتها فحسب بل أن تدعم مكافحة الإرهاب في سوريا من أجل القضاء على المشكلة والعمل جنباً إلى جنب مع الحكومة للتصدي لذلك التحدي.

ونعتقد أن مجلس الأمن يجب أن يشرع على الفور في مناقشة مشروع وثيقة آخر بشأن مكافحة الأنشطة الإرهابية في سوريا.

بتوافق الآراء، وسلوكهم الذي اتسم بالانفتاح والشفافية. كما نود تسليط الضوء على الموقف البناء الذي اتخذته جميع أعضاء المجلس، الذين، بالرغم من مواقفهم المختلفة إزاء الحالة في سوريا، تمكنوا من تغليب كفة الوحدة، واتفقوا على التحدث بالإجماع بصوت واحد للمساعدة في تخفيف الأزمة الإنسانية الخطيرة التي يعاني منها الشعب السوري.

فمن الواضح أن البيان الرئاسي الصادر في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (S/PRST/2013/15)، بالرغم من طابعه الملزم، لم يتمكن ولا مختلف المبادرات التي اضطلعت بها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتحسين الحالة الإنسانية في سوريا من تحقيق النتائج المرجوة - إذ أن أعمال العنف والقتل لم تتوقف حتى الآن، وأصبح ما يقرب من نصف سكان البلد الآن في حاجة إلى المساعدة.

وبالرغم من صعوبة تحديد عدد الضحايا بدقة، لكنه عدد دامغ، مطالبا مجلس الأمن بالوفاء بولايته المؤسسية والمسؤولية التاريخية والضمير الأخلاقي من خلال كفالة أنه ليس عقبة بل صك يرقى إلى مستوى المهمة للمساعدة في تغيير هذه الحالة المأساوية باتخاذ قرارات جديدة وأكثر فعالية.

إن التقارير التي تتلقاها أسبوعا بعد أسبوع تجعلنا ندرك أن سوريا وجميع أبناء شعبها - وخاصة الأضعف والأكثر ضعفا: النساء والشباب والأطفال - لا يمكن ولا تستحق أن تستمر ممزقة في دوامة من أعمال العنف والقسوة والمعاناة، والموت، والخوف واليأس والألم، والذبح، والخراب والجوع. كما أن الشعب السوري لا يستحق أن يسقط في ظلمات دامسة تقشعر لها الأبدان من الشعور بأن معاناته لن تنتهي أبدا.

ولئن كان صحيحا أنه كانت هناك بعض التطورات الإيجابية التي حدثت مؤخرا - مثل اتفاق حمص لوقف إطلاق النار، والوصول إلى مخيم اليرموك، والنتائج الإيجابية المترتبة على حملة التطعيم ضد شلل الأطفال، وما تبديه الحكومة

وصول المنظمات الإنسانية. واليوم، استجاب المجلس لتلك الدعوة. ونأمل أن يؤدي اتخاذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) إلى إجراءات على أرض الواقع، والتخفيف من معاناة ملايين السوريين الذين هم في أمس الحاجة للمساعدة الإنسانية.

ويطالب القرار النظام السوري برفع الحصار عن المناطق المحاصرة، ووضع حد للاستخدام البغيض والعشوائي لبراميل القنابل في المناطق المأهولة بالسكان والسماح للأمم المتحدة وشركائها بتقديم المساعدات عبر الحدود. يجب على النظام السوري أن يمتثل فوراً لتلك المطالب. وللإشارة إلى مثال واحد فحسب، سيستفيد على الفور أكثر من مليون شخص في أمس الحاجة إلى المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة عبر الحدود. وسيستعرض مجلس الأمن الحالة الإنسانية كل ٣٠ يوماً، كما يوضح القرار، ونحن عازمون بشكل قاطع على اتخاذ المزيد من الخطوات إذا تم تجاهل المطالب الواردة في القرار.

وبالرغم من أن هذا القرار يعد خطوة هامة إلى الأمام، نعلم أن التوصل إلى نتيجة على المسار السياسي فحسب هو ما سيقدم حلاً مستداماً للأزمة الإنسانية في سوريا. وستكثف المملكة المتحدة دعمها مع حلفائنا من أجل عملية "جنيف ٢" لتحقيق تسوية سياسية للتراع القائم في سوريا. يجب على المجتمع الدولي تطبيق نفس الشعور بالوحدة في دعم مفاوضات جنيف ٢ كما أظهر اليوم.

إن رسالة المجلس إلى النظام السوري واضحة: وضع حد لقتل شعبك؛ وقف القصف الجوي، لا سيما براميل القنابل؛ ورفع الحصار، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى من هم في حاجة ماسة إليها.

**السيدة برسيغال (الأرجنتينية)** (تكلمت بالإسبانية): يود وفد الأرجنتين أن يعرب عن امتنانه لوفود أستراليا والأردن ولوكسمبورج للاضطلاع بدور ريادي في المضي قدماً بهذه المبادرة، وعلى الجهود التي بذلها للتوصل إلى نص يتمتع

الإنساني الدولي، وأيضاً حث الشعب السوري على أن يظهر وبالوسائل السلمية إرادته في العيش في مجتمع يحترم الحياة، ويحافظ على التنوع وحماية تراثه الثقافي.

إننا إذ نؤكد من جديد سيادة سوريا واستقلالها ووحدة أراضيها، نكرر بأن مكافحة الإفلات من العقاب والتطبيق الكامل للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي لا يمثلان عقبة أمام السلام بل إنهما متطلب لا غنى عنه من أجل تحقيقه.

وعلى نفس المنوال، نكرر بأنه لا بد من مساءلة المسؤولين عن ارتكاب جرائم الجسيمة ضد الإنسانية عن أفعالهم وتقديمهم للعدالة. كذلك نعتقد أن المساعدة الإنسانية مسألة عاجلة وحيوية وأن ما يمر به الشعب السوري من معاناة وحرمان نتيجة للصراع وليس سبباً له. ونتفق تماماً مع الذين يؤمنون بأنه من غير الممكن حل الصراع بالوسائل العسكرية، بل بالوسائل السياسية. فقد قالت رئيسيتنا في هذا المنتدى بالذات أنه لا يمكن إنهاء القتل بالتسبب بالمزيد من القتل.

لا يمكن للشعوب السوري أن يتحرك قدماً وأن يجد سبيلاً يفرضي به إلى السلام والأمن الدائم إلا من خلال الحوار السياسي الشامل من دون شروط مسبقة أو ابتزاز. لذلك السبب، نكرر مناشدتنا لجميع الأطراف بقطع التزام حاسم بالمفاوضات التي بدأت في حيف في الشهر الماضي، والحاجة إلى الفاعلين الرئيسيين الإقليميين والدوليين للمساعدة في تهيئة الظروف اللازمة لجميع مختلف الجهات الفاعلة في الصراع السوري بالتغلب على خلافاتها بالوسائل السلمية، والحوار والاتفاقات الجوهرية.

وكما قال وزير خارجية الأرجنتين في جلسة مجلس الأمن التي اتخذ فيها القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)

”باتخاذ المجلس لهذا القرار اليوم إنما يضطلع في نهاية المطاف بمسؤوليته عن تحقيق الاستقرار للحالة في

من مزيد من المرونة في إصدار تأشيرات الدخول للعالمين في المجال الإنساني أو التقدم المحرز في إنشاء مراكز توزيع المساعدات الإنسانية في حلب والقامشلي - كل هذه الأمور، بالرغم من أنها تعتبر علامات مشجعة، لكنها بوضوح غير كافية. نقول هذا لأنه، في الوقت نفسه، تتواصل الانتهاكات الصارخة للقانون الإنساني الدولي بلا هوادة، كما تستمر الهجمات المتعمدة ضد الأشخاص والممتلكات تحت الحماية الخاصة - ألا وهم عمال الإغاثة، والموظفين الطبيين، والمرضى، والمستشفيات والمدارس. وتتواصل الهجمات العشوائية، بدون أي تمييز بين المدنيين والمقاتلين، كما تستمر المجازر الطائفية البشعة، مثل تلك التي وقعت في معان في ٩ شباط/فبراير. وليس هناك شك، أن هذه الأحداث القائمة لا تقدم شيئاً للحد من التدهور المروع للحالة الإنسانية؛ بل على العكس من ذلك، تسفر عن تفاقم دوامة العنف.

وصوتت الأرجنتين مؤيدة القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) على أساس الاقتناع بأن مجلس الأمن يجب أن يضطلع بمسؤوليته بموجب ميثاق الأمم المتحدة ويستكشف جميع السبل والإجراءات التي قد يكون لها أثر إيجابي على أرض الواقع من أجل تخفيف معاناة الشعب السوري ومساعدة بلدان المنطقة المتضررة مباشرة من تداعيات هذه الأزمة، التي لم تتردد في قبول الآلاف من الناس على أساس يومي، غالبيتهم من ضحايا ضعفاء خائفين.

ويتضمن القرار الذي اتخذ اليوم عناصر ذات أهمية كبيرة بالنسبة للأرجنتين، ولن أذكر سوى القليل منها. وأشدد على الأهمية الأساسية لكفالة الوصول غير المقيد إلى المساعدات الإنسانية.

وعلينا أن نشدد على مسؤولية حماية المدنيين، ومكافحة الإرهاب بجميع أشكاله، وعلى حث جميع الأطراف على إنهاء العنف، وضمان احترام حقوق الإنسان وجميع قواعد القانون

الشعب السوري وتشعر بمعاناته الشديدة. ولا يجب أن تستمر الحالة الإنسانية الراهنة في سوريا.

تؤيد الصين الجهود التي يقوم بها المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة للتخفيف من وطأة الحالة الإنسانية في سوريا، وتقدر مساهمة البلدان المجاورة في استضافة عدد كبير من اللاجئين السوريين.

لقد قدمت الصين في مناسبات عديدة المساعدة الإنسانية لسوريا وللبلدان المجاورة من خلال قنوات متعددة وسوف تواصل تقديم المساعدة إلى الشعب السوري ما استطاعت إلى ذلك سبيلا، بما في ذلك تقديم المساعدة للاجئين السوريين في الخارج، للتخفيف من وطأة معاناتهم.

إن مجلس الأمن كونه العنصر الجوهري في آلية الأمن الجماعي، يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. واتخاذ المجلس للقرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) ما هو إلا عمل إجماعي آخر اتخذه المجلس بشأن المسألة السورية منذ اتخاذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) في العام الماضي.

تحقق هذا نتيجة للجهود المشتركة التي قام بها أعضاء المجلس. إن الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن في الظروف الراهنة بشأن الحالة الإنسانية في سوريا ينبغي أن تكون موضوعية ومتوازنة ومفضية إلى صون قواعد القانون الإنساني الدولي، والحفاظ على الزخم من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة السورية.

إن القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) يؤكد مجددا على احترام استقلال سوريا وسيادتها ووحدة أراضيها، ويرز مسؤولية جميع الأطراف المعنية في سوريا عن تحسين الوضع الإنساني، ويشدد على ضرورة تقييد جميع الأطراف بالمبادئ التوجيهية لأعمال الإغاثة الإنسانية التي تقوم بها الأمم المتحدة، ويعرب عن تأييده للتوصل إلى تسوية سياسية للمسألة السورية ويعتد

سوريا والإسهام في تحقيق السلام الدائم. وبذلك يكرر المجلس التأكيد على قوة مبدأ تعددية الأطراف بوصفه حجر الزاوية في نظام الأمن الجماعي المنشأ بموجب ميثاق الأمم المتحدة وضمان العالم الوحيد ضد هيمنة مبدأ أن القوة هي الحق.“ (انظر، S/PV.7038 الصفحة ١٧)

تعتقد الأرجنتين أن هذا الحل الذي يركز على الحالة الإنسانية الطارئة التي تلم بسوريا، لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن يُستغل كذريعة لاستخدام القوة بشكل انفرادي، ولا يمكن له أن يضيف الطابع العسكري عليه كوسيلة لحسم الصراع.

أود أن احتتم كلمتي بالإشارة إلى ما قاله الباب فرانسيس في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ في موعظة في أعقاب قداس مُكرّس للحوار والمصالحة في سوريا. وإني لعلّى يقين بأن كلمات البابا فرانسيس تعبر ببساطة متناهية عن الصرخة الصامتة للضحايا.

”في غفلة من الضمير أتقنا صنع أسلحتنا ببراعة، وقد صقلنا أفكارنا لتبرير ما فعلنا. كما لو كان أمرا عاديا، ونواصل بذر الدمار، والألم، والموت والعنف... مما لا يؤدي إلا إلى الموت... إن السلام لا تتجلى مظهره إلا عندما يسود السلام.“

نأمل من هذا القرار، أي الخطوة التي نتخذها اليوم، أن يساعدنا في تحقيق هذا الهدف اللازم بشدة والذي طالما كنا نتوق إلى تحقيقه.

**السيد ليو جياي (الصين) (تكلم بالصينية):** خلال السنوات القليلة الماضية، استمر النزاع السوري في التصعيد، متسببا بخسائر فادحة في الأرواح وخسارة كبيرة في الممتلكات وتشريد الملايين من المدنيين. إن الصين تشعر بالقلق الشديد إزاء استمرار تدهور الحالة الإنسانية في سوريا وتتعاطف مع

التجارب المفيدة الأخرى للتوصل إلى تسوية تأخذ في الحسبان قضايا جميع الأطراف على نحو يتماشى مع الظروف الوطنية في سوريا، وتراعي مصالح جميع الأطراف.

إن الصين بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن وعضوا مسؤولاً في المجتمع الدولي، سوف تواصل تقديم مساهمة إيجابية في تعزيز تحقيق حل شامل ودائم ومناسب للمسألة السورية وفي وقت مبكر.

**السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية):** إن الحالة

الإنسانية في سوريا ناجمة عن العنف الوحشي المستمر دون هوادة والذي ما برح يتحدى أي منطق أو حل.

إن ما تحتله سوريا من دور مركزي في استقرار المنطقة يحتم على المجلس العمل بتضامن لضمان إيصال المساعدة الإنسانية إلى السكان المحتاجين بطريقة سريعة وآمنة، ومن دون عوائق وفي جميع أرجاء البلد. لهذا السبب تُقر نيجيريا بجدية تأييد أي مبادرة سلمية ترمي إلى التخفيف من معاناة السوريين وتفرضي إلى حل سياسي دائم للصراع الذي طال أمده.

ونحن على اقتناع بان العمل الجماعي الذي أنجزناه اليوم باتخاذ هذا القرار (القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) خطوة هامة وعلاقة نحو حماية المدنيين العزل في سوريا، بمن فيم النساء والاطفال، الذين لا يزالون يتحملون وطأة المجاهمة المميتة بين القوى المتواجئة.

ونعرب عن الأسف لعدم التوصل إلى توافق آراء على إدراج فقرة في مشروع النص النهائي تطالب جميع الدول بالامتناع عن نقل الأسلحة إلى الأطراف في النزاع السوري نظرا لأنه يمكن استخدام تلك الأسلحة لارتكاب أو لتسهيل ارتكاب سوريا لانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي أو التعديات عليهما.

برسالة إجماعية قوية من أجل التعجيل في تحسين الحالة الإنسانية في سوريا، إذ أن الأمر يكتسي أهمية كبيرة.

لكي يمضي المجتمع الدولي قدما، عليه أن يكفل تنفيذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤). نحث جميع الأطراف في سوريا على أن تجعل نصب أعينها مصالح أمتها وأبناء شعبها، وأن تنفذ تنفيذها تاما القرار، وأن تتعاون تعاوننا كاملا مع الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى، وأن تبذل جهودا مشتركة لتحسين الحالة الإنسانية في بلدها.

ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي تقديم المساعدة الإنسانية إلى سوريا وأن يدعم بنشاط الجهود التي تبذلها البلدان المجاورة في استضافة اللاجئين السوريين.

إن التدابير الإنسانية ليس بمقدورها سوى توفير الإغاثة المؤقتة للتخفيف من معاناة الشعب السوري. ومن غير الممكن تحقيق تحسن أساسي في الحالة الإنسانية في سوريا إلا بالسعي إلى تسوية سياسية للمسألة السورية. وبفضل الجهود المشتركة لجميع الأطراف، بما في ذلك الصين، عُقد مؤتمر جنيف الثاني في الشهر الماضي. وهذه خطوة هامة نحو التسوية السياسية للمسألة السورية.

إن القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) يعطي قوة دفع جديدة للعملية السياسية في سوريا. فالمسألة السورية معقدة وحساسة، وليس من السهل حلها. ويحدونا الأمل في أن ينصب تركيز المجتمع الدولي على إيجاد تسوية سياسية للمسألة السورية، وضرورة تمكين أبناء الشعب السوري من تقرير مستقبل بلدهم بأنفسهم، والاستمرار في تعزيز عملية انتقالية سياسية شاملة، ومواصلة الجهود الرامية إلى تشجيع تحقيق المصالحة والوحدة الوطنيتين في سوريا وإلى ضمان إيصال المساعدة الإنسانية في سوريا وفي البلدان المجاورة. نأمل من الأطراف المعنية في سوريا أن تمثل لهذا القرار وأن تنخرط في حوار ومفاوضات لإرساء دعائم الثقة المتبادلة، والتوصل فيما بينها إلى حل وسط والاستناد إلى

التي تشكل جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ولا بد من تنفيذ القرار الذي اتخذناه من فورنا تنفيذًا كاملاً بجميع أحكامه. وفي حالة عدم الامتثال، على المجلس أن ينظر في اتخاذ تدابير إضافية. ووفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، فإن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة توافق على قبول قرارات مجلس الأمن وعلى تنفيذها.

ونحن مقتنعون بأنه لا يمكننا وضع حد للأزمة الإنسانية إلا بالتوصل إلى حل سياسي. ونتفق مع دعوة الأمين العام ومبعوثه الخاص فيما يتعلق بضرورة السعي للتوصل إلى ذلك الحل السياسي للتزاع. وبأخذ ذلك بعين الاعتبار، من الأهمية البالغة بمكان وضع حد لعسكرة النزاع، على النحو الوارد في إعلان جنيف (S/2012/522، المرفق).

**السيد أوه جون** (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):  
ترحب جمهورية كوريا باتخاذ القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) بالإجماع. ويمثل هذا القرار مرحلة جديدة في أعمال المجلس ولكنه أيضاً قرار تأخر لفترة طويلة. ولفترة ثلاثة أعوام تقريباً، ازدادت الأزمة الإنسانية في سوريا سوءاً فيما ظل المجلس يبدو عاجزاً عن اتخاذ الإجراء المناسب لتقديم الإغاثة إلى الشعب السوري الذي عانى لفترة طويلة. ومن المأمول أن تكفل وحدتنا اليوم ضمان اضطلاع بالمجلس بدور فعال في التصدي للأزمة من هذا اليوم فصاعداً. ونعرب عن تقديرنا لمعدي القرار - أستراليا والأردن ولكسمبرغ - على مناصرتهم للقضايا الإنسانية.

وصوتت جمهورية كوريا مؤيدة للقرار، إذ إنه يحدد خطوات الهامة نحو تخفيف معاناة جميع السكان المدنيين في سوريا، لا سيما السكان العالقين في المناطق المحاصرة. ويطالب القرار جميع الأطراف، لا سيما السلطات السورية، بالسماح فوراً بإمكانية الوصول الإنساني السريع والمأمون وبدون عائق

وبالرغم من ذلك، يشكل اتخاذ هذا القرار اليوم دليلاً قوياً وموثقاً على تجديد التزام المجلس بالعمل على تحقيق المصلحة العليا للشعب السوري. ونأمل بتكرار ذلك السعي المتضام في الجهود اللاحقة التي يتخذها المجلس في المستقبل.

وعلى وجه الخصوص نود أن نشيد بأستراليا والأردن ولكسمبرغ ليس على القيادة التي اضطلعت بها فحسب ولكن بخاصة على مراعاتها آراء أعضاء المجلس خلال المفاوضات.

**السيد إيراسوريس** (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بيباني بتقدم الشكر لوفود أستراليا ولكسمبرغ والأردن على إعدادها هذا القرار (القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) وعلى المرونة التي أبدتها في التفاوض عليه.

وباتخاذ مجلس الأمن بالإجماع للقرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)، خطى المجلس خطوة هامة وضرورية للمساعدة على مواجهة الحالة الإنسانية الحرجة في سوريا، التي تزداد سوءاً كل يوم وأثرت بصورة مأساوية على الشعب السوري. وأحدث الحالة آثاراً خطيرة على البلدان المجاورة وأصبحت تهديداً للسلام والأمن الدوليين. وبالتالي مليء الفراغ، نظراً لأن البيان الرئاسي الصادر في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (S/PRST/2013/15) لم ينفذ، ولم يؤد إلى إحراز تقدم على أرض الواقع.

وصوت وفد بلدي مؤيداً للقرار، الذي يوجه رسالة قوية تلزم جميع الأطراف بالامتثال للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، وبضمان حماية المدنيين باتخاذ تدابير محددة في الميدان للتمكين من إيصال المساعدات الإنسانية بصورة فورية ومأمونة وبدون عائق إلى السكان المتضررين في جميع أنحاء سوريا.

ونرى أن الإشارة إلى مساءلة المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان والتعديات عليها أمام القانون تتسم بأهمية خاصة. وبالنسبة لوفد بلدي، ينبغي أن تحال الحالات

سوريا، وهو الحل العملي الوحيد الذي سينهي الأزمة الأمنية والسياسية والإنسانية في سوريا.

وفي ذلك السياق، نشعر بالأسف العميق لأن التعديلات الهامة بشأن مسؤولية الدول التي تقوم بتوريد الأسلحة إلى الأطراف السورية لم تدرج في الصيغة النهائية للقرار.

إن تلك التعديلات المعقولة، التي تستند إلى صيغة متفق عليها، عبرت ببساطة عن بالغ القلق إزاء الآثار السلبية لنقل الأسلحة واستخدامها في سوريا، من حيث الخسائر في الأرواح، والأمن والاستقرار. وأكدت التعديلات أيضا أن زيادة عمليات نقل الأسلحة إلى جميع الأطراف في سوريا، تضر باحتمالات التوصل إلى تسوية سياسية للصراع، ودعت جميع الدول إلى الامتناع عن نقل الأسلحة إلى أطراف الصراع السوري، عندما ترى بأنها ستستخدم في ارتكاب جرائم.

بالتالي، من العار بعد مرور ثلاث سنوات من الصراع الذي قتل فيه أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص وشرد فيه ٦,٥ مليون شخص داخليا ويحتاج ٩,٣ مليون شخص إلى مساعدات إنسانية، أن نواصل بدلا من ذلك توريد المزيد من الأسلحة. لذلك، فإننا نحث على الاستجابة لدعوة الأمين العام، الذي دأب على دعوتنا لوقف تأجيج هذا الصراع بأسلحة فتاكة، واستخدام نفوذنا بدلا من ذلك، في إقناع كلا الطرفين بتحقيق تقدم ملموس في محادثات جنيف للسلام. وأعتقد أن ذلك أمر حكيم للغاية.

في الختام، يحدونا الأمل، وخلافا للبيان الرئاسي الصادر في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (S/PRST/2013/15)، أن تنفذ الأطراف القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) تنفيذا كاملا، بما في ذلك من خلال رفع الحصار عن جميع المدن والمناطق المأهولة بالسكان، وفتح المجال للوصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل.

لدي شعور بأن الأزمة السورية تقوض بشكل خطير مصداقية مجلس الأمن منذ ثلاث سنوات حتى الآن. مع ذلك،

لجميع وكالات الأمم المتحدة وشركائها، بما في ذلك عبر خطوط النزاع وعبر الحدود. وإذ نرحب بالقرار، فإننا أيضا ندرك انه لن يؤدي إلى إنهاء النزاع. ونباشد كلا الطرفين في سوريا الانخراط بصورة أكثر جدية في المفاوضات السياسية.

وفي ذلك الصدد، نؤكد على دعمنا غير المشروط لجهود الوساطة التي يبذلها الأمين العام بان كي - مون والمبعوث الخاص الإبراهيمي.

**السيد غاسانا** (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): تود رواندا أن تعلق تصويتها على القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) الذي اتخذ من فوره بشأن الحالة الإنسانية في سوريا. أولا وقبل كل شيء، أشيد بأستراليا والأردن ولكسمبرغ على اقتراحها هذا القرار الهام، الذي كان ضروريا بعد فشل جميع الأطراف السورية في التنفيذ الكامل للبيان الرئاسي الصادر في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (S/PRST/2013/15).

وصوتت رواندا مؤيدة للقرار لأننا نشعر بالجزع من الحالة الإنسانية التي تزداد سوءا في الميدان، على نحو ما أبلغت به المجلس في مناسبات عديدة منسقة للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، وكيلا الأمين العام فاليري أموس. ونشعر بالقلق على وجه الخصوص حيال الحصار المضروب على العديد من المدن والمناطق المأهولة بالسكان في سوريا، بما في ذلك مدينة حمص القديمة، حيث يحاصر المدنيون الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال، لفترة شهور بدون أي سبيل للحصول على المساعدات الإنسانية الأساسية.

وأعربت رواندا في العديد من المناسبات عن موقفها إزاء الأزمة السورية. وشأننا شأن جميع أعضاء المجلس، نحن نرى انه لا يمكن إيجاد أي حل عسكري للنزاع. ونكرر مناشدتنا جميع الأطراف أن تواصل الانخراط من أجل التوصل إلى تسوية سياسية من خلال مؤتمر جنيف الثاني المستمر بشأن



تدعم تشاد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل إيجاد حل دائم في سوريا، ويشكل القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) خطوة هامة جدا في هذا الاتجاه.

**الرئيسة** (تكلمت بالإنكليزية): سادتي الآن بيان بصفتي ممثلة لليتوانيا.

إن ليتوانيا ترحب باعتماد هذا القرار المتعلق بالمسائل الإنسانية في سوريا (القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤)) بالإجماع. ويمثل التصويت بالإجماع اليوم، رسالة ذات أهمية حيوية بالنسبة لأولئك السوريين الذين ظلوا ينتظرون بفارغ الصبر لشهور طويلة أن تقدم لهم مساعدات إنسانية، وتظهر استعداد المجلس لتكثيف جهوده فيما يخص معالجة إحدى أشنع الحالات الإنسانية هذا القرن.

لقد جاءت لحظة وحدة المجلس هذه، متأخرة جدا بالنسبة لعدد كبير جدا من السوريين. إن ما حدث خلال السنوات الثلاث التي تصاعد خلالها ارتكاب أعمال وحشية، يتجاوز الوصف. لكن لدينا اليوم لحظة أمل، أمل فيما يخص أولئك الذين يرون أحباءهم يقعون ضحايا للجوع وأمل فيما يخص أولئك الذين يعيشون تحت التهديد المستمر للقصف الجوي، والمجمعات بقذائف الهاون والبراميل المتفجرة.

ونأمل بشدة أن يحدث التصويت بالإجماع اليوم فرقا ملموسا فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب السوري، وضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل سريع وآمن ومن دون عراقيل، مع كفالة سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني.

والأمر متروك الآن لأطراف النزاع من أجل اتخاذ إجراءات فورية وحاسمة لتنفيذ القرار بالكامل، ومن أجل وضع حد للانتهاكات الفظيعة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفي أعقاب استئناف محادثات السلام والعملية الجارية لتدمير الأسلحة الكيميائية السورية، التي يسرها الأعضاء الدائمون في المجلس، فإننا نأمل في أن يستخدموا نفس التأثير لضمان تحقيق تحسن كبير على الجبهة الإنسانية.

**السيد منغوال** (تشاد) (تكلم بالفرنسية): ترحب تشاد باعتماد القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤) المتعلق بالحالة الإنسانية في سوريا بالإجماع، بعد مفاوضات طويلة بذل خلالها الجميع جهودا جديرة بالثناء من أجل التوصل إلى حل وسط. إننا نشكر أعضاء مجلس الأمن الذين أخذوا زمام المبادرة للترويج لهذا القرار، الذي سيسهم بالتأكيد في التخفيف من معاناة السكان المدنيين في سوريا، الذين تعرضوا لهجوم بالبراميل المتفجرة، والحصار والتشريد وأصبحوا لاجئين.

إن تشاد تدرك جيدا القضايا الإنسانية المطروحة في سوريا، ونأمل أن يمكن تنفيذ أحكام هذا القرار، السكان من الحصول على المساعدات الإنسانية التي حرموا منها ظلما. إن السلطات السورية مدعوة لوضع حد لارتكاب أعمال العنف ضد السكان المدنيين ولانتهاكات القانون الإنساني الدولي، وإلى تمهيد الطريق لإجراء مفاوضات حقيقية بغية التوصل إلى حلول مقبولة للأزمة السورية.

إننا نرحب بالحزم الذي أبداه أعضاء المجلس والتزامهم أمام الشعب السوري، ونشجع المجلس على مواصلة بذل جهوده في هذا الاتجاه.

والقرار بمثابة دعوة موجهة إلى الأطراف السورية لتحمل مسؤولياتها وإعطاء الأولوية للحوار، من أجل وضع حد للانتهاكات التي يتعرض لها المدنيون الأبرياء. ونعتقد أن الإسراع في تدمير الأسلحة الكيميائية، ووضع حد لاستخدام البراميل المتفجرة، سيساعد على تهيئة الظروف المواتية لعودة الاستقرار إلى سوريا.

في المجال الإنساني، وفقا لقرار الجمعية العامة رقم ١٨٢/٤٦ والمبادئ التوجيهية التي أرساها هذا القرار وفي مقدمتها احترام السيادة الوطنية للدول.

وانسجاما مع ذلك، وفي إطار تنفيذ الحكومة السورية للبيان الرئاسي (S/PRST/2013/15) المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، اتخذت الحكومة السورية جملة من الإجراءات الإدارية واللوجستية التي مكنت الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية من توسيع نطاق أنشطتها وزيادة فعاليتها. الأمر الذي لم يكن ليتم لولا تعاون الحكومة السورية ولولا الإجراءات التي تقوم بها الحكومة لتسهيل ذلك كشريك كامل. أذكر هنا على سبيل المثال فقط، موافقة الحكومة السورية على فتح جسر جوي ثالث لنقل المساعدات الإنسانية من مدينة إربيل العراقية إلى مدينة القامشلي السورية. وقد شمل هذا الجسر ١١ رحلة جوية، في حين تضمن الجسر الأول ١٣ رحلة والجسر الثاني ١٠ رحلات. وعرضت الحكومة السورية استخدام أسطولها الجوي في تنفيذ هذه الرحلات، كبادرة على حسن النوايا.

وعلاوة على الشراكة التي أشرت إليها آنفاً، أذكر بحقيقة أن الحكومة السورية تتحمل الجزء الأكبر من حجم المساعدات الإنسانية الموزعة في البلاد، بنسبة تبلغ ٧٥ في المائة منها، في حين تتحمل منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى العاملة في سوريا ما نسبته ٢٥ في المائة فقط من حجم المساعدات الموزعة.

لقد أصرت بعض الحكومات، وبعضها أعضاء في هذا المجلس، على الرد على الانفتاح والتعاون والالتزام الإيجابي الحكومي السوري في المجال الإنساني، بالاستمرار في حملتها التشكيكية التضليلية وبمسلسل كذب وفج، الأمر الذي أدى إلى كشف النقاب بشكل جلي عن وجود سوء نوايا لديها من حيث المبدأ إزاء بلادي سوريا. وكشف ذلك النقاب أيضاً

إن امتثال جميع أطراف النزاع، ولا سيما الحكومة السورية، التي تتحمل المسؤولية الأولية والنهائية عن حماية سكانها، أمر بالغ الأهمية. ويؤكد وفد بلدي أنه ينبغي للمجلس، ويجب أن يكون على استعداد لاتخاذ المزيد من الخطوات الضرورية في حال لم تستجب أطراف النزاع للدعوة الواردة في القرار. إن مصداقية المجلس على المحك.

اسمحوا لي أيضاً أن أؤكد على أهمية المساءلة عن جميع جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي حدثت خلال هذه السنوات الثلاث الطويلة. إذ أن الإفلات من العقاب يولد العنف ويدعم أمد الصراع. ولا يمكن السماح باستمرار الإفلات من العقاب. ويجب على المجلس استخدام جميع الأدوات المتاحة له، بما في ذلك الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية، لمعالجة هذه المسألة، وتحقيق العدالة فيما يخص ما يناهز ١٤٠.٠٠٠ قتيل وملايين اللاجئين والمشردين جراء هذا الصراع.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيسة للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

**السيد الجعفري** (الجمهورية العربية السورية): كنت أريد أن أرحب بوجود السيد الأمين العام معنا، ولكن ها هو الآن قد غاب عن الجلسة فأبدأ بالبيان مباشرة.

لقد كان حرص حكومة الجمهورية العربية السورية على تحسين الواقع الإنساني منذ بداية الأزمة من أولويات الحكومة، ولذلك، تابعت انطلاقا من واجباتها الدستورية والدولية العمل ليلا ونهارا من أجل تلبية جميع الاحتياجات الإنسانية لمواطنيها. وقامت الحكومة السورية بشكل مواز بالعمل على إعادة الأمن والاستقرار إلى عموم البلد.

وتلتزم الحكومة السورية التزاما كاملا بتعهداتها الدولية بما في ذلك التزامها بالتعاون مع الأمم المتحدة ومنظماتها العاملة

إن دعم السوريين إنسانياً لا يمكن أن يتم بشكل صحيح وفعال إلا إذا تلازم مع العمل، قولاً وفعلاً، على عدم تسييس المواضيع الإنسانية ووقف الإرهاب. فالأنشطة التي تقوم بها المجموعات الإرهابية المسلحة، بما فيها تلك المرتبطة بتنظيم القاعدة، هي السبب الرئيسي للمعاناة الإنسانية للشعب السوري، حيث أن تلك المجموعات تستهدف وبشكل ممنهج تدمير البنى التحتية واستنزاف موارد البلاد، إضافة إلى الاستهداف المتعمد لقوافل المساعدات الإنسانية والسطو عليها بشكل متكرر وممنهج، ومهاجمة العاملين الإنسانيين وقتل العديد منهم؛ ناهيك عن مهاجمة ومحاصرة عدد من المناطق السورية ومنع المدنيين فيها من الحصول على أي مساعدات إنسانية منذ فترة طويلة، واستخدام أولئك المدنيين رهائن ودروعاً بشرية لمنع الجيش وقوات الأمن من التحرك ضد الإرهاب.

وفي هذا الصدد، فإن الحكومة السورية، كغيرها من حكومات الدول الأعضاء في هذه المنظمة الدولية، إنما تمارس حقها وواجبها الدستوري في مكافحة هذا الإرهاب الذي يضرب سوريا دونما تمييز، مستندة في ذلك على القانون الدولي وقرارات هذا المجلس. ففرض القانون وإنفاذه إنما يقع في صميم سلطان الدولة، بما في ذلك ما يتعلق بمواجهة الأنشطة الإرهابية التي تمارس على أراضيها. ولا يستطيع أحد إنكار واجب الدولة وحقها الحصري في ذلك.

وبالإضافة إلى الأنشطة الإرهابية التي ذكرتها آنفاً، من المعلوم أن آثار الإجراءات القسرية الاقتصادية الأحادية الجانب التي تفرضها دول بعينها بشكل غير شرعي على الشعب السوري قد أرخت بظلالها سلباً على الوضع المعيشي للسوريين، علاوة على وجود عائق آخر يتمثل في ضعف التمويل الإنساني، حيث أن تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٤ لم يتجاوز ٧ في المائة من التمويل المطلوب، على الرغم من المؤتمرات الاستعراضية هنا وهناك، في حين

عن وجود ميول مرضية سادية للاستعراض في حقل العلاقات العامة، على حساب آلام الشعب السوري وآماله.

وقد أبدت بعض الدول إحباطها الشديد من ظهور بوادر إيجابية، سواء في الإطار الإنساني أو السياسي، وانعكس إحباطهم هذا دماراً وإرهاباً دفع، وما زال يدفع، ثمنه الشعب السوري، حيث توافقت حملة إطلاق البيانات التصعيدية وعقد الاجتماعات الشهرية بتشجيع وتحريض واضحين وفظين للمجموعات الإرهابية المسلحة التي تأتمر بأمر بعض الدول التي ترعاها تمويلاً وتدريباً على القيام بكل ما من شأنه منع وإعاقة وصول الإنسان السوري إلى لقمة عيشه وسبل بقائه، وإلى إغراق المواطن السوري في مستنقع الظلم والظلام والمعاناة، تماماً كما قالت زميلتي العزيزة سفيرة الأرجنتين.

إن اختزال البعض في هذا المجلس للمشهد السوري المعقد بأبعاده التدخلية العربية والإقليمية والدولية في البعد الإنساني المسيس فقط هو تعميق للأزمة الإنسانية واتجار بمعاناة المواطن السوري. وهو أيضاً قراءة منحازة واستنسابية تعمل لصالح التستر على الأبعاد التدخلية الخطيرة الآتفة الذكر والضاغطة باتجاه التلاعب بالأزمة الإنسانية وتضليل الرأي العام العالمي. ويكفي أن أذكر في هذا الصدد أن البعض من أعضاء هذا المجلس قد اعترضوا ثماني مرات على تبني المجلس لمجرد إصدار بيانات صحفية للتنديد بأعمال إرهابية أزهدت حياة الآلاف من السوريين الأبرياء. كما أن نفس هذا البعض المتهافت جداً لمناقشة الوضع الإنساني السائد في سوريا في هذا المجلس قد رفض مجرد تقديم سيارات إسعاف وكراسي متحركة لذوي الاحتياجات الخاصة.

ولطالما رحبت الحكومة السورية بكل جهد صادق من أجل المساعدة في تحسين الأوضاع الإنسانية في سوريا، وتعاونت بشكل إيجابي مع الأمم المتحدة، كما رحبت بالبيان الرئاسي الصادر عن مجلس الأمن في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، والتزمت بأحكامه.

أكتوبر ٢٠١٣ S/PRST/2013/15. وقد رحبت بنفسي بهذا البيان بدقائق من صدوره. وقد تم تكرار الكثير من أحكامه في القرار الذي اتخذه المجلس للتو ٢١٣٩ (٢٠١٤) وهو القرار الذي أكد بدوره بشكل لا لبس فيه وجود إرهاب دولي ممارس من قبل مجموعات مرتبطة بتنظيم القاعدة، بعد إنكار غير مبرر وغير مفهوم لوجود هذا الإرهاب طوال الأزمة السورية.

ولعل الوقت قد حان لقيام المجلس بشكل جدي وصارم بواجباته في معالجة جذور الوضع الإنساني، المتمثلة في النشاطات الإرهابية التي تقوم بها مجموعات تكفيرية ضد المدنيين في سوريا بدعم من حكومات وأفراد وكيانات باتت معروفة للجميع. وهو دعم تشارك فيه قوات الاحتلال الإسرائيلي بشكل علني وبعلم من إدارة عمليات حفظ السلام في منطقة فصل القوات في الجولان السوري المحتل.

إن القيام بعمليات إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود لا يمكن أن يتم أبداً بشكل ينتهك سيادة الوطنية السورية التي يضمنها ميثاق الأمم المتحدة. ونحذر في هذا الصدد من تجاوز ما نص عليه قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ وأحكام المبادئ التوجيهية الخاصة بتقديم المساعدة الإنسانية. إن الإيهام بأن مجرد السماح بعمليات إنسانية عبر الحدود مع دول مجاورة منخرطة في تأزيم الوضع الإنساني، وفي دعم وتسليح وتدريب وتمويل داعش والقاعدة وجبهة النصرة والجبهة الإسلامية وغيرها، سيحل الأزمة للملايين السوريين وينهيها، إنما هو تضليل ومحاكاة ساحرة لقصة "العصا السحرية" التي تروى للأطفال قبل نومهم كي يخلدوا إلى النوم. لأن هذه الحدود التي نتحدث عنها مع بعض الدول المجاورة هي التي تجلب الإرهاب إلى سوريا وتؤدي إلى سفك دماء الشعب السوري.

نعم أيها السادة أن العنف قد وصل كما قالت زميلتي العزيزة سفيرة نيجيريا، إلى حدود اللامنطق واللامعقول. صحيح هذا الكلام. لكن السؤال الأهم يبقى هو: لماذا يحدث

لم يتجاوز حجم التمويل المقدم لخطة الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين ١٣ في المائة.

لقد أعلنت الحكومة السورية مبكراً أنها جادة وصادقة في حل الأزمة عبر عملية سياسية تقوم على الحوار مع كل القوى السياسية والمكونات المجتمعية والأهلية والثقافية والاقتصادية في البلاد، بما في ذلك قوى المعارضة الوطنية والمسلحين الذين يضعون السلاح جانباً ويرجعون لغة القانون والعقل التي تحفظ البلاد وتدعم مؤسساتها. وقدمت الحكومة في هذا السياق ضمانات قضائية وأمنية وسياسية حقيقية لمن يود الانخراط في هذه العملية الوطنية. وبالفعل، أثمر هذا التوجه الحكومي نتائج ملموسة على الأرض في عدد من المناطق السورية، حيث تم حديثاً إنجاز عدد من عمليات المصالحة المحلية التي وجهت رسالة قوية للعالم بأن أبناء سوريا قادرين على حل أزمتهم بأنفسهم بمعزل عن أي تلاعب خارجي بمصالحهم. وما سمعناه للتو من أحد الزملاء بأن قوات الأمن قد اعتقلت بعضاً من السوريين الذين سلموا أنفسهم بموجب عمليات المصالحة الوطنية هو خبر غير صحيح على الإطلاق، وأنكره أمام المجلس اليوم.

وفي هذا الصدد، تعمل الحكومة على مدار الساعة على ضمان أن تكون كل المرافق الخدمية في تلك المناطق جاهزة لتقديم احتياجات الأهالي واستقبال بقية المهجرين الراغبين في العودة إلى بيوتهم في جو آمن ومستقر. ففي نهاية المطاف، يبقى الوطن هو الملاذ الأخير لأبنائه، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن معاناة اللاجئين السوريين باتت سلعة للتجار السياسي الرخيص، إضافة إلى ما تعانيه مخيمات اللاجئين السوريين من سوء في الأوضاع الصحية والمعيشية والأمنية، ومن مس لا أخلاقي بكرامة المهجرين السوريين في تلك المخيمات.

لقد التزمت الحكومة السورية بكل ما تضمنه البيان الرئاسي الصادر عن مجلسكم الموقر بتاريخ ٢ تشرين الأول/

مشروع جدول الأعمال الذي طرحه الإبراهيمي بعد دقيقة واحدة فقط من طرح هذا المشروع. أما الذي رفض مشروع جدول الأعمال فهو الطرف الآخر، ويمكنكم أن تسألوا الوسيط الدولي الأخضر الإبراهيمي عندما يلتقي بكم قريبا حول مجريات هذه القصة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم نظره في البند المدرج في جدول أعماله. رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.

ذلك في سوريا، ولماذا هذا الصمت غير المبرر إزاء أشكال التدخل الخارجي الفظ في الشأن الداخلي السوري؟ إن العقلية السائدة لدى البعض للأسف هي عقلية دبلوماسية الضباع وليس دبلوماسية القانون الإنساني الدولي.

وأود الإدلاء بملاحظة ختامية: قال أحد الزملاء بأن الوفد الحكومي السوري في جنيف قد رفض مشروع جدول الأعمال الذي طرحه الإبراهيمي. أنا هنا أكذب رسميا هذا الكلام لأنني أنا الذي كنت في القاعة، وقد وافقت على